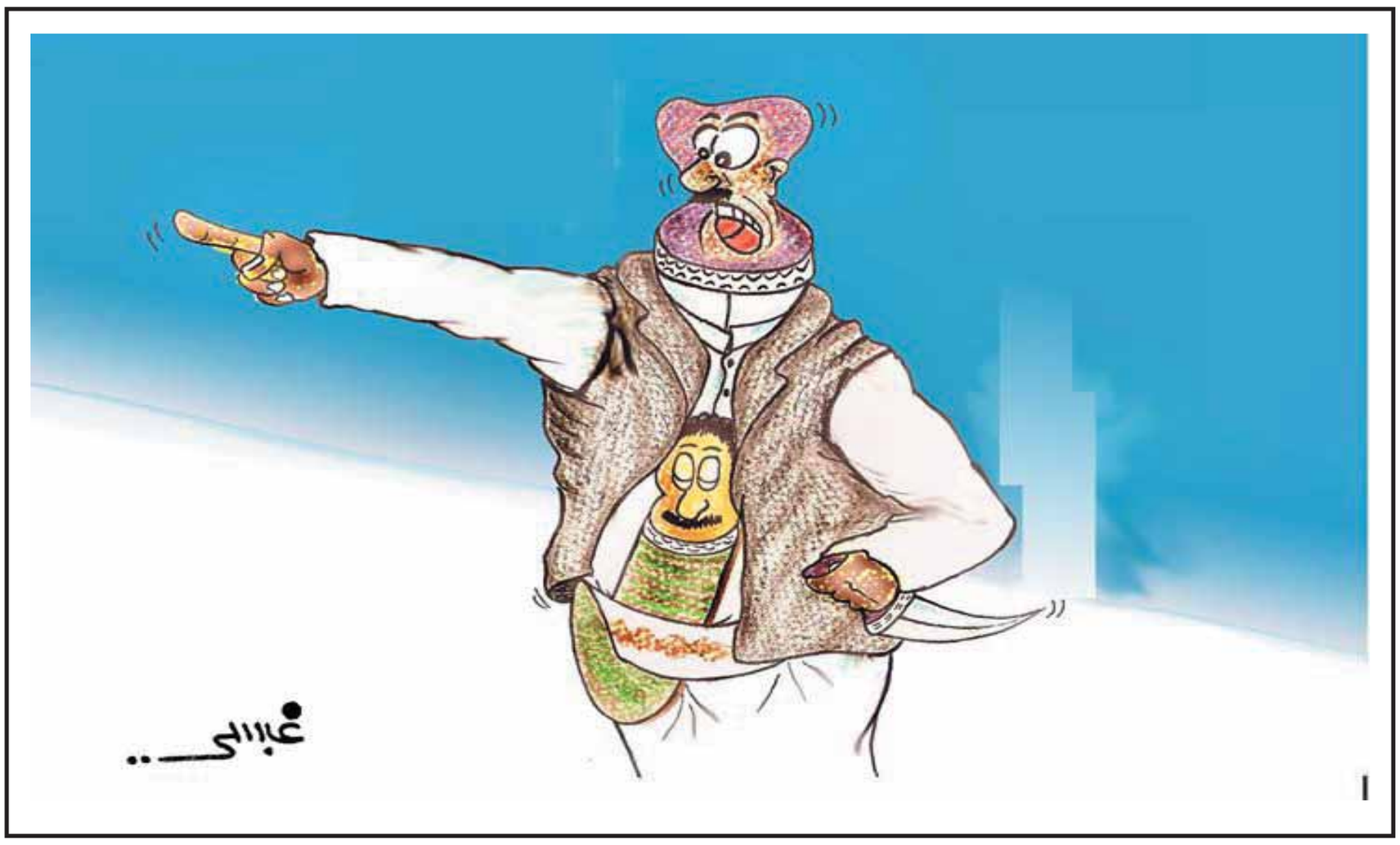

وجـهـة مـطـر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

للتذكير ..باقي عيد

نسينا أن باقي فيه عيد اسمه العيد الكبير ، ونسينا شيئاً كنا نتكلم عليه زمان اسمه خروف العيد وأصبح لسان حال الخروف " ضحوا ببلادكم لاتضحوا بي ".

ليس فقط بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المواطن ولكن بسبب الصراعات التي تخنق الناس وتجعلهم في حالة غير الحالة يالله المواطن هذه الأيام يوفر النصف دجاج وكثر الله خيره.

حصريا لكل مواطن: هريش مع مرق مع كيلو لحمة غنمي مجانا.لماذا لا يكون هناك يوم وطني لـ"اللحمة"،يستعيد المواطنون فيه ذكرياتهم مع الغنمي والبقري والحنيذ والمندي والمظبي والكبسة...؟!

المواطنون لم يعودوا يتذكرون حاجة اسمها "اللحمة"،ولو سوينا استبيانا ووزعناه على الشعب: "ما هي اللحمة؟"،لطلب نصف المبحوثين اختيارات: "اللحمة هي: ربع دجاج،مرقة،سحاوق مع زبادي...".

والنصف الآخر من المواطنين الذين سيجري عليهم الاستبيان سيطلبون الاستعانة بمسؤول.

يوم وطني تجد فيه الناس كلهم شابعين يتصافحون في صباح من المرق الشهي وكل واحد يسلم على الثاني ويقول له: "لحمة مباركة"، فيرد عليه: "أدامها الله علينا وعليكم،وجنبنا وإياكم شر الكوليسترول".

يوم يتناول فيه المواطنون اللحمة اللذيذة التي طالما كانت حصرية على الكروش المتلتلة للمسؤولين، فنجد المواطن وهو يقول لأخيه المواطن: "شبر في اللحمة ولا ذراع في الكروش"،فيرد عليه: "إن رخصت اللحمة رخصت الكروش".

في هذا اليوم العظيم سنملأ بطوننا بالطيبات، ولن نشاهد القطط السمان ونتساءل: أين اللحم؟ ولن يقول لنا المسؤولون: إذا فاتكم اللحم فاشربوا من المرقة"، ولن يقول لنا الدكاترة: "اللحمة مضرة بالصحة"، ولن يقول لنا المتهبشون: "خلونا نموت باللحمة وانتم عيشوا بالفول".

نسينا كبسة اللحمة، وأصبح لدينا كبسات من نوع آخر.

اليوم على شان المواطن يدخل المطعم ويطلب لحمة لازم يقوي قلبه، ولهذا تجد المواطن منا يدخل المطعم وينادي الجرسون ويقوله: "لح..لح..لح..لح..لحح..."، فيهتف فيه الجرسون غاضبا: "أنت مسؤول والا مواطن؟!".

فيرد عليه: "مواطن يمني شريف".

فيهتف فيه غاضبا: "اللحمة تشتي قلب"!

يخرج المواطن من المطعم وهو يشعر بالإهانة، فهو عاجز عن طلب صحن لحمة، بل إنه غير قادر على نطق كلمة "لحمة"، ولهذا تجده فوق الباص يردد بينه وبين نفسه: "لحمة..لحمة..لحمة...".

ثم يقوي قلبه ويدخل المطعم وينادي الجرسون بصوت عال: "أشتي لحمة!".

فيهتف الجرسون: "أيش قلت؟ ما سمعتش!".

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

محمد محمد إبراهيم
mibrahim734777818@gmail.com

الرئيس هادي ودلالات التقاء مطالب الاصطفاف

لم يكن الموج البشري الذي تدفق في شوارع العاصمة في أكبر اصطفاف وطني في تاريخ اليمن السياسي، مجرد جموع أجتمعت لكي تسمع للخطب والشعارات، بل رسمت لوحة تعبيرية عن الآمال والتطلعات الكبيرة المعلقة على فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية،الذي حملته الظروف العاتية والصعبة، وطلبته السلطة والمهمة الوطنية، حين اكفهرّت سماء صنعاء بتصدع منظومة السلام السياسي..

اليوم تؤكد الجموع الحاشدة تعلقها وأملها -بعد الله- بالرئيس عبد ربه منصور هادي، رجل السلام، لما كشفته الظروف الأكثر تعقيداً عن جوهره ومعدنه الأصيل، فقد تجلى صمته السياسي وإقدامه وشجاعته في أخطر الظروف والتحديات والأزمات والفواجع، كتواجده في أرض المواجهة ضد الإرهاب في حادثة العرضي، وقدرته العجيبة على إدارة أهم إنجاز أدهش العالم وهو الحوار الوطني الشامل، وفق استراتيجية من الحنكة والحكمة والقبول بالمختلف، وغض الطرف عن العداءات أو الانتقادات التي لا يرى في الوقوف عندها سوى ضياع للوقت والجهد، ففتح قلبه للجميع وحافظ على الجميع، وما يزال حتى اللحظة يداري الشر بالمعروف، والمكر بالصفح، وحقد بعض القوى السياسية بسياسة الضرورة القصوى في التعايش بين الجميع، وبين أبناء اليمن على مختلف مشاربهم..

إن كل الحشود الغفيرة اليوم أينما كانت، صادقة في عواطفها وشعاراتها وحماسها في مطالبها بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، مع الأخذ بالاعتبار أن المظاهر المسلحة التي تشافه الشرر على مشارف صنعاء في صورة لا تعكس إلا أجندة يرفضها الشعب اليمني حاضرا وسيرفضها مستقبلا، ومهما ناغت وجع الفقراء بمناهضتها لقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية إلا أنها تتنافى مع شعار السلمية، الذي يعد الجوهر الطبيعي لديمقراطية الخلاف، وهي بذلك وضعت نفسها اليوم في اختبار صعب أمام مرونة ومبادرات القيادة السياسية الحريصة على الجميع..

كما أن مطالبة الرئيس هادي بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، تعكس دلالات مختلفة تتمحور حول معرفة وإيمان الجموع، من العامة والنخب، بأن لا سبيل لإخراج اليمن من دوامة الصراع السياسي وتداعيات الوضع الاقتصادي، إلا بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتجه الأنظار والآمال في ذروة المخاوف من تفجير الوضع، صوب الرئيس هادي ربما لأنه من أعاد ابتسامة الحكمة اليمانية بعد اليأس، في ربيع التشظي، الذي بقدر ما كان نافذة أمل لجيل الشباب في إرادة التغيير، إلا أنه فتح الباب على متوالية من الخراب والحروب محولاً العاصمة إلى معركة تشتعل فيها تماسات فرقاء الصراع سياسياً وقبلياً وعسكرياً وعصبوياً ومذهبياً وامتدت الأحقاد لتطال الأبرياء في كل مكان..

إن صدق مطالب هذه الحشود للقيادة السياسية بتنفيذ المخرجات، وتحريك عجلة التغيير بحكومة كفاءات تمثل كل أبناء الوطن، وإشراك الجميع في مسئولية الحل السياسي والاقتصادي، يتطلب من كل القوى السياسية التي تحرك الجموع هنا وهناك، الانصياع لمبادرات هذا الرجل الوطني والوحدوي حتى يتسنى لسفينة الوطن الخروج إلى مرسى السلام، خصوصاً وهذه القوى تدرك أن الرئيس هادي، هو من رعى القوى والسياسية وكل فئات الشعب اليمني، في عملية إنجاز تلك المخرجات.. وعلى هذه القوى أيضاً أن لا تكون بتوتير الوضع وتأزيم الخطاب، جزءاً من تحديات وعرقلة مسيرة الدولة باتجاه تنفيذ المخرجات..

رسالة هامة

على جميع القوى السياسية اليمنية بل على جميع اليمنيين أن يدركوا أن حل المعضلات اليمنية أو تعقيدها يتوقف عليهم، وأنهم المسئولون عن أمنهم الاجتماعي والقومي، واستقرار حاضرهم، وتأمين مستقبل أجيالهم.

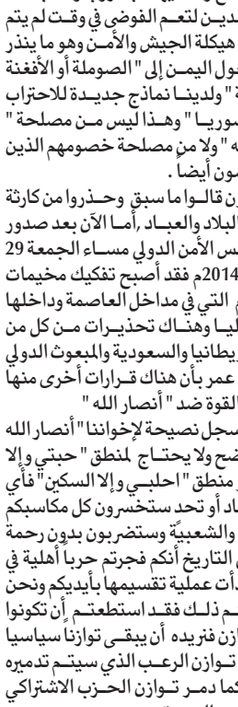

عارف الدوش

أنصار الله" خطوتان للخلف لحقن الدماء

أثبتت مجريات الأحداث في كل من عمران وفي مداخل العاصمة صنعاء وفي العمق منها باختيار مواقع هامة لنصب مخيمات وحشد الناس إليها من العاصمة والمحافظات التي أسقطها " الحوثيون " أنصار الله " خلال حروب أخذت شكل حروب العصابات بطريقة الكر والفر أو الحروب التقليدية بعد حصولهم على أسلحة ثقيلة ومتوسطة عن أطريق إسقاط معسكرات الجيش والسيطرة على أسلحتها أو ببناء تحالفات مع إطراف نافذة أو عن طريق التهريب أثبتت مجريات الأحداث أن هناك أكبر من إسقاط الجرعة والحكومة وتنفيذ مخرجات الحوار.

فتنفيذ الثلاثة المطالب لا تحتاج إلى حشد مسلح والتهديد بشن حروب , فالحصار المسلح للعاصمة صنعاء ونصب مخيمات اعتصام يتواجد فيها المسلحون يراه الجميع في الداخل والخارج بأنه سيؤدي إلى انزلاق البلاد والعباد إلى الفوضى ومن ثم الحروب التي لن تبقي ولم تذر إلا إخواننا " أنصار الله" يرونها اعتصامات سلمية.

لقد حقق " أنصار الله " الذين منحتهم مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني فرصة ذهبية للتحول من جماعة مسلحة " متمردة" إلى حزب أو تنظيم سياسي بعد أن كسبوا اعتذارا عن الحروب الستة السابقة واعترافا بمظلوميتهم من الحكومة والدولة والنخب وحتى من خصومهم ولا نريد لهم خسارة تلك المكاسب باعتبارهم تحولوا إلى عنصر توازن في البلاد كانت قد فقدته بعد حرب 94 الظالمة ضد الحزب الاشتراكي والجنوب الذي كان عنصر توازن بعد قيام الوحدة ,فولا الحرب الظالمة التي حولته مظلوماً يبحث عن ممتلكاته ومقراته وأمواله ولازال حتى اليوم كسيحاً في حركته فلا نريد أن تتحول جماعة" أنصار الله" إلى جماعة كسيحة حتى لو سيطرت بالقوة على مناطق محددة في اليمن تلك التي اعلنها السيد عبد الملك الحوثي في أحد خطاباته من صعدة إلى ذمار .

فكل القوى والإطراف أعلنت مواقفها بوضوح أن مخيمات الاعتصامات في مداخل العاصمة وفي المناطق الأخرى داخل العاصمة تشكل تهديدا واضحا وتنذر بانفجار الأوضاع في العاصمة كونها تضم مسلحين, والأمر المهم أن أسلوب نضال " أنصار الله " من صعدة حتى العاصمة صنعاء ليس سلميا وإنما يأخذ شكل " حروب العصابات والحروب العسكرية التقليدية" وإسقاط المناطق والمدن

وكلنا يعرف أن " حروب العصابات " هو كفاح مسلح استخدمته الحركات الثورية اليسارية في مختلف دول العالم إما لتحرير بلدانها من استعمار محتل أو لإسقاط أنظمة الحكم ناهيك عن الحروب التي استخدم فيها " أنصار الله " الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وبات واضحا أن الأمر لا يتعلق بإسقاط الجرعة والحكومة وتنفيذ مخرجات الحوار وقالها " السيد عبد الملك الحوثي " صراحة بما معناه أن الأمر لم يعد الجرعة وإنما المسألة مصيرية وكرر كلمة مصيرية مرات عديدة في أحد خطاباته وسمعها الناس بوضوح .

وفي ظل انقسام أبناء اليمن إلى حشدين متناقضين مع وضد يهدد بحروب واشتباكات بين الحشدين لتعم الفوضى في وقت لم يتم استكمال هيكلة الجيش والأمن وهو ما ينذر بكارثة تحول اليمن إلى " الصومالة أو الأفغنة أو العرقنة " ولدينا نماذج جديدة للاحتراب " ليبيا وسوريا " وهذا ليس من مصلحة " أنصار الله " ولا من مصلحة خصومهم الذين هم متمترسون أيضا .

كثيرون قالوا ما سبق وحذروا من كارثة ستحل بالبلاد والعباد ,أما الآن بعد صدور بيان مجلس الأمن الدولي مساء الجمعة 29 أغسطس 2014م فقد أصبح تفكيك مخيمات الاعتصام التي في مداخل العاصمة وداخلها مطلبا دوليا وهناك تحذيرات من كل من أميركا وبريطانيا والسعودية والمبعوث الدولي جمال بن عمر بأن هناك قرارات أخرى منها استخدام القوة ضد " أنصار الله "

وهنا أسجل نصيحة لإخواننا" أنصار الله " الأمر واضح ولا يحتاج لمنطق " حبتي وإلا الديك" أو منطق " احلبي وإلا السكين" فأي تهور أو عناد أو تحد ستخسرون كل مكاسبكم السياسية والشعبيّة وستضربون بدون رحمة وسيسجل التاريخ أنكم فجرتم حربا أهلية في اليمن وبدأت عملية تقسيمها بأيديكم ونحن لا نريد لكم ذلك فقد استطعتم أن تكونوا عنصر توازن فنريده أن يبقى توازناً سياسيا سلميا لا توازن الرعب الذي سيتم تدميره بالحرب كما دمر توازن الحزب الاشتراكي والجنوب بعد الوحدة.

وأخيرا: إخواننا " أنصار الله" خطوتان للخلف لحقن دماء اليمنيين والقيام بمراجعات جذرية لأساليب النضال والتحول إلى حزب أو تنظيم سياسي والانضمام إلى العملية السياسية لتنفيذ مخرجات الحوار فهي سلاحكم القوي للوقوف مع الشعب ,أما إسقاط الحكومة ومراجعة الجرعة فكل الأطراف السياسية مع ذلك ولكن بعيداً بعيداً عن العنف والتهديد بحرب ونخشى أن تجرون إلى الحرب بهدف تدميركم لأنه لا منتصر بحرب والتجارب السابقة خير دروس للاستفادة .

عبدالرحمن مراد

رؤية في الاقتصاد الوطني

تمر اليمن بأزمة خانقة وكل أزمات الدول جذرها اقتصادي في المقام الأول وحين تغيب المعرفة عن البناءات العامة للدولة تصبح قضية الناس وقضية الدولة أكثر تعقيداً أو أكثر تشظياً وفي اليمن يتجدد إنتاج التخلف في البنية الاقتصادية وما يزال يراوح دائرة الاستهلاك ولم ينتقل منها إلى دائرة الإنتاج ، وفي مظاهرة العامة هو اقتصاد سياسي يولي ظاهرة التناقض الاجتماعي أهمية بالغة ولا يكاد ينتقل منها إلى سواها أكثر ديناميكية وأكثر تفاعلا في بنية الاستقرار السياسي إذ أنه يساهم في تعميق الانشقاقات والانقسامات في البنية الاجتماعية وذلك من خلال الصراع بين الرغبة في الثروة والرغبة في حماية الأقوى والأكثر عدداً وتمكيناً في إدارة الثروة وإمتلاكها وهي في اليمن مركزة في جغرافيا بعينها وفي طبقة اجتماعية ، وهو الأمر الذي قد يفضي إلى القول إن الصراع بين الجماعات والطوائف والكيانات والذي تشهده اليمن منذ مطلع الألفية الجديدة حتى الآن دال على التدهور المتنامي للواقع الاجتماعي وفي جوهره دال على تردي الوضع الاقتصادي وبنيته المتخلفة فالثروة والاستئثار بها من قبل حفنة رجال يسكنون القصور ويتباهون بالمنمنمات ويتطاولون في البنيان هي الباعث الحقيقي لحركة الانقسامات الاجتماعية والسياسية وحركة التمرد والانفصال . ولعلنا نشهد هذه الأيام ظهور النزعة العنصرية والطائفية في الخطاب الإعلامي لبعض الجماعات وهي تعبير حقيقي عن الصراع الطبقي الذي يرى في خيار الحرب ملاذاً لا بد منه في الوصول إلى الثروة والسلطة ومن أجل بلوغ الغايات والمقاصد والأهداف التي يرمي إليها ، وأمام مثل ذلك المشهد قد تنشأ قوة ترى نفسها في دائرة التهميش تعمل على التمسك الشديد بالموروث التاريخي والثقافي والديني ولديهم الاستعداد الكامل في خوض الحرب مهما كانت نتائجها كارثية شعوراً وجودياً معادلاً للفناء حيث إنها تشعر بالتهديد والطمس وبفناء الكيان الاجتماعي . ومن هنا يصبح القول بمعالجة المنظومة الاقتصادية على أسس واضحة من الشراكة الوطنية والعدالة الاجتماعية ضرورة وطنية ملحة فهي العامل الأكثر أهمية في عملية الاستقرار ومن ثم عملية الانتقال إلى الدولة المدنية الحديثة القائمة على مبادئ الحق والعدل وتكافؤ الفرص والشراكة.

هناك ثمة حقائق موضوعية علينا إدراكها وهي أن الذي يهيمن على واقعنا الاجتماعي في اليمن هو الاقتصاد المعاشي، أي الإنتاج من أجل الحياة والقليل من أجل السوق والوقوع عند هذه الظاهرة وإخراجها من دائرة الاستهلاك إلى دائرة الإنتاج التي تحمل خاصية القيمة الزائدة ، تتطلب وعياً ومصفوفة من المعالجات في البناءات التنظيمية والهيكلية والتشريعية، فالزراعة في اليمن تسيطر على مجمل البناءات في الهيكل الاقتصادي ، وبرغم ذلك فنحن نستورد الحبوب بأنواعها وقد كنا نحقق منها فائضاً . مثل هذا التدهور لم تقف أمامه السياسات العامة للحكومات المتعاقبة فهي سياسات تعمل على تجديد إنتاج بنية التخلف في الهيكل الاقتصادي الوطني، ومن هنا فنحن نرى أن الدعم الذي كانت الدولة تنفقه على المشتقات النفطية إسهاماً منها في التقليل من تكاليف الإنتاج ثبت عبر التجارب والسنين أنه غير مجد فهو لم يعمل على الخروج من دائرة الاقتصاد المعاشي ولم يساهم في بنية الاقتصاد الوطني بأي قيمة زائدة ..بل نكاد نقول أن دعم المشتقات النفطية كان مناخاً ملائماً للفساد عمّق حالة الانقسامات في البنى المختلفة ، وما أقدمت عليه الحكومة كان إجراءاً صائباً وكنا نتمنى عليها أن تقوم به وهي تملك رؤية واضحة عن بدائله ،لكنها لم تفطن إلى الأثر ولا البدائل ،ومثل ذلك كان خطأً إجرائياً واضحاً فنحن مثلا نقول إننا ندعم الزراعة باعتبارها تهيمن على مجمل الهيكل الاقتصادي وندرك أن الدعم لا يصل بل أصبح بيئة ملائمة الفساد.. إذن البديل يكون في الدعم المباشر للإنتاج وبحيث يرفد من خلال قيمته الزائدة ميزان المدفوعات بالعملة الأجنبية وذلك من خلال شراء المنتج بسعر تشجيعي ووفق شروط ومقاييس الجودة العالمية وبمثل ذلك نكون قد وظفنا الدعم في مساره الإنتاجي السليم وعملنا على التقليل من مخاطر الإنتاج الزراعي الذي يتجاوز مقاييس الجودة ويترك أثراً صحياً على المواطنين ،وفي السياق ذاته نضمن سوقاً إقليمياً وعربياً وعالمياً لمنتجنا الزراعي والسمكي وقد نعمل على تحريك عجلة الاقتصاد المادي والخدمي وهي عملية ديناميكية ذات تواشيج ، ومثل ذلك قابل للتحقق من خلال تضافر المؤسسات القائمة كالمؤسسة الاقتصادية وبنك التسليف الزراعي وصندوق الدعم الزراعي ووزارة الزراعة والري، ولا يمكن ذلك إلا بعد إعادة تحديد الأهداف والمنظومة التشريعية والأدوات الإجرائية وبشكل مبسط يوفر الوقت والجهد فالتقنية الحديثة قد ساعدت الإنسان كثيراً في هذا الباب.

وفي الاتجاه المقابل هناك الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود تترك الإصلاحات السعرية أثراً مدمراً على حياتهم وعلى معائشهم ومعالجة أوضاعهم بالاستحقاقات المالية والقانونية المكفولة لهم وفقاً لقانون الخدمة أمر غير مجد وغير صائب ، ومعالجة أوضاع هذه الفئة ضرورة إذ بإمكان الحكومة أن تخفض ضريبة الدخل إلى 7% أو 5% دون أن تتحمل الموازنة العامة تكاليف إضافية وبحيث تبقى الضريبة عند مستواها الحالي لذوي المناصب القيادية العليا من وكيل مساعد فصاعداً وما دون ذلك تخفض من أجل التوازن الاجتماعي ، كما يمكن إعادة النظر وتوظيف الإمكانات المتوفرة بما يحقق الأمن الاجتماعي لهذه الفئة أي يمكن دمج التأمينات بأصولها ومقدراتها المالية مع بنك الإنشاء والتعمير وفق رؤية اقتصادية إنمائية وبحيث يعمل البنك على توفير الخدمات التي دأبت الكثير من المصارف على توفيرها لذوي الدخل المحدود ويعمل على تخفيف المعاناة من خلال المشاريع الإنمائية التي تحقق السلام النفسي والأمن الاجتماعي وبتسهيلات تتوافق والحدود الدنيا لدخل الفرد وذلك من خلال عملية التشييد والعمران للوحدات السكنية والتي قد تحد من التوسع الأفقي للعمران في المدن الرئيسة وفي الثانوية وفي عبر ذلك من متطلبات الحياة وبحيث يتولى البنك صرف المرتبات الشهرية بكل القطاعات العام والخاص والمختلط.

ونعيد ترتيب البناءات التنظيمية والتشريعية وبحيث تشمل الضمان الاجتماعي والصحي لما بعد سن التقاعد لكل القطاعات وهي حالة لو تمت كفلت لفئات المجتمع اليمني حياة حرة وكريمة.

ووفقاً لمبدأ الشراكة الوطنية في الثروة والسلطة يتوجب إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي وترتيبه وبحيث يحقق البعد الفلسفي الاجتماعي لجوهر الشراكة فاقتصاد الدولة يجب أن لا تحتكره جماعات بعينها أو أفراد بعينهم ، ولا بد أن يكون التفاعل معه عبر شركات وطنية مساهمة وقد يصبح الإسراع في فتح سوق الأوراق المالية ضرورة اقتصادية مع التدرج في تحقيق متطلبات ضرورتها البنوية والتشريعية مع إعادة النظر في التشريعات النافذة والقيام بالتعديل وفق إملاءات التجديد والتحديث.

إن حالة الاستقرار في اليمن ضابطها الأساس هو البناءات الاقتصادية القادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والشراكة في أبعادها الفلسفية المختلفة القادرة على تخفيف حدة الصراع والجنوح إلى الاستقرار ، ويصبح الخروج من دائرة الاقتصاد السياسي الهادف إلى إدارة التناقضات الاجتماعية إلى دائرة الاقتصاد الوطني وفق أسس وقواعد الشراكة ضرورة وطنية من أجل التنمية والاستقرار.

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388